الإغاثة الزراعية تشجع نمط الزراعة المراعية للتغذية في ظل جائحة كورونا كوفيد ـ١٩

في ظل التحدي الكبير الذي يشهده العالم نتيجة انتشار جائحة كورونا كوفيد – ١٩ وما سببه هذا الإنتشار الواسع للفيروس من مخاسر بشرية ومادية واقتصادية أثر على حياة الملايين من البشر بشكل سيء مهددة بذلك وجودهم فإن كل القوى التي بذلت من قبل الدول والأفراد لتخفيف الضرر الناجم عنه لم تكن كافية للتصدي لهذا الوباء فكل العالم أصبح يعاني تحت وطأة الضغط وأمام هذا الضغط الكبير تقف الدول النامية والفقيرة عاجزة أمام صعوبة التصدي لمثل هذه الجائحة.

تلك البلدان النامية بإمكانياتها المحدودة وأزماتها الإنسانية وصراعتها للبقاء والمخاطر الطبيعية والبشرية التي تتعرض لها وتغير المناخ الملحوظ التي تشهده هذه البلدان تحديداً قطاع غزة الواقع تحت الحصار منذ أكثر من عقد من الزمان.

فقد عانى قطاع غزة انهيار كبير على كل الأصعدة في الآونة الأخيرة من انهيار صحي واقتصادي وبيئي واجتماعي بسبب ما يتعرض له من أزمات ومخاطر جمة ما دفعه لمواصلة المناشدات الطارئة الموجهة للجهات المانحة لدعم هذا القطاع لمنع حدوث خلل كبير في سلاسل إمدادات الغذاء بأنواعه من خلال رزمة من الإجراءات لتجنب حدوث كوارث انسانية نتيجة عرقلة الحماية الخاصة بالنظم الغذائية في القطاع تتمثل هذه الإجراءات في:

- توفير أغذية كافية وميسورة التكلفة للسكان في ظل التزايد في كثافة هذه البقعة السكانية.
- التصدي للتغير الواقع على المناخ وتأثيره على الإنتاج.

ومن هنا ترى جمعية التنمية الزراعية " الإغاثة الزراعية " أنه من الضروري التركيز على ذوي العلاقة والمانحين و المؤسسات الفاعلة في القطاع الزراعي لتبني هذا النمط ضمن تدخلاتهم و أنشطتهم لما له تأثير كبير على أهمية قطاع الأغذية والزراعة وقيمته الاجتماعية في تعزيز سبل كسب العيش لسكان القطاع الذي يتمثل في الهدف العام للزراعة المراعية للتغذية من خلال السعي نحو جعل النظام الغذائي أفضل استعداداً لتحقيق نتائج صحية جيدة وحل مشاكل سوء التغذية وبناء بنية بشرية قوية ذات مناعة جيدة في مواجهة الأوبئة والأمراض العابرة ويأتي هذا في اطار تنفيذ تدخلات عبر السلسلة الغذائية كلها من توريد المدخلات إلى الإنتاج والتجهيز والنقل والإستهلاك وإدارة الفاقد الغذائي والتسويق وإدخال تحسينات في القطاعات

المكملة مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وذلك لمنع انتشار الأمراض المعدية والعمل على المشاركة المعرفية بين القطاعات بشأن الممارسات الغذائية الناجحة .

ويتوجب على الحكومات من ناحيتها أيضا ادماج هذا النمط من الزراعة في سياسات التنمية الزراعية لديها كي تضمن تمويل برامجها المراعية للتغذية وتنفيذها والتنسيق عبر القطاعات امر اساسي للاستدامة في محو كامل لسوء التغذية ويتم ذلك ايضا من خلال اشراك كبار ذوي العلاقة من مختلف القطاعات معا ودفعهم للقيام بخطط وتطوير لسياسات لازمة لتحسين مخرجات التغذية.

أهم المجالات الرئيسة لتنفيذ الإنتاج الزراعي المراعي للتغذية:

أولا: جعل الأغذية أكثر توفرا وزيادة فرص الحصول عليها بشكل يؤدي لتحسين صحة المجتمع المحلي ووضعه الاقتصادي على حد سواء مما يجعل نمو الدخل مستدام وله دور مؤثر في تقليص مشكلة سوء التغذية.

ثانيا: جعل الأغذية أكثر تنوعا والإنتاج أكثر استدامة فزيادة التنوع في انتاج الأغذية وتشجيع ممارسات الإنتاج المستدامة كالزراعة المحافظة على الموارد وإدارة المياه والمكافحة المتكاملة للآفات تحسن التغذية دون استنفاذ الموارد كما يحدث في مقدور الزراعة الاسرية والحدائق المنزلية ومشاريع انتاج الاغذية في المنازل.

ثالثا: جعل الغذاء نفسه أكثر كفاءة من خلال تدعيم التجهيز للتربية وتربية النباتات بشكل صحيح وتحسين خصوبة التربة هنا ايضا يأتي دور المؤسسات في إضافة التغييرات في قطاع الزراعة وتشجيع الزراعة المراعية للتغذية من خلال ادخال المفاهيم المراعية للتغذية في سياسات وبرامج المزارع ذات الصلة.

وتنظر الاغاثة الزراعية إلى التحول لمحاربة سوء التغذية بإتباع نهج شامل بدمج الأهداف الواضحة المتصلة بالتغذية ضمن سياسات الزراعة والصحة والتعليم والاقتصاد والحماية الاجتماعية في القطاع. ويتثمل هذا بدور الجهات المانحة لتحقيق هذه الرؤية في دعم ومساندة جهود المؤسسات العاملة على زيادة فاعلية النظم الغذائية في تحسين التغذية للسكان.

كما يمكن اعتبار السكان أصحاب التغذية الجيدة مخرج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجحة وانهم ايضا مدخل أساسي لعملية التنمية على حد سواء, كما ان الزراعة مصدر رئيسي للأغذية والتشغيل والدخل لنخول ٧٠-٨٠ % من السكان الذين يعانوا من الجوع في البلدان النامية .لذلك من غير الممكن تحقيق الأمن الغذائي دون اعطاء قطاع الزراعة والاغذية عناية ملموسة وهي معالجة ضرورية للتجمعات السكانية التي تعاني من خطورة عالية وانهيار أوضاعها في ظل الازمات، غير ان هذه التجمعات ليس في مقدورها تقديم التغذية اللازمة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل التي تستطيع الزراعة تقديمها.

لذلك فإن البدء بشكل عاجل في اتباع هذا النهج يمكن أن يساهم في التطور الفسيولوجي والفكري والاجتماعي وأن يعزز إمكانيات التعلم ويجلب فرص تجارية جديدة بزيادة الطلب على المنتجات ذات القيمة الغذائية العالية وان يخفض الاضطرابات الناشئة عن التغذية ويساهم في الوقاية من الامراض المتصلة بالمنظم الغذائية في مراحل لاحقة من عمر الانسان الذي هو جوهر التنمية.